الفصل الثاني: النظريات التجارية التقليدية

تحاول نظريات التجارة الدولية أن تقدم تفسيرا لأسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول كما تحاول أن تقيس مكاسب التجارة الخارجية على الدول الداخلة في المبادلات التجارية و على الاقتصاد العالمي.

يهدف هذا الفصل الى التذكير بنظريات التجارة الخارجية التقليدية المقسمة الى: نظريات كلاسيكية ونظريات نيو كلاسيكية وذلك حسب الخطة التالية:

المبحث الأول: النظريات الكلاسيكية

المطلب الأول: تذكير بأفكار التجاريين

المطلب الثاني: عرض النظريات الكلاسيكية

أولا: نظرية دافيد هيوم

ثانيا:نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث

ثالثا: نظرية الميزة النسبية لريكاردو

رابعا: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

المبحث الثاني: النظريات النيوو كلاسيكية.

المطلب الاول: نظرية نسب عناصر الإنتاج

المطلب الثاني: لغز ليونتيف ومحاولة تفسيره

المبحث الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

قبل ان ندخل في لب نظريات التجارة الخارجية التي ظهرت مع المدرسة الكلاسيكية كان لزاما علينا أن نذكر ببعض أفكار المدرسة التجارية لأن نظريات التقليدية ترتكز على انتقاد المدرسة التجارية

المطلب الاول: أفكار المدرسة التجارية LES MERCANTILISTES

تعبر هذه المدرسة عن مجموعة من الأفكار والمعتقدات السائدة في أوروبا خلال القرون الوسطى (ق16 و17) وهي في مجملها مجموعة من السياسات التي تستهدف التحكم في النشاطات الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية بهدف تحقيق وضمان تراكم الثروة لدى الأمم. تعتبر هذه المدرسة التجارة الخارجية jeu à somme nul أي لعبة محصلتها معدومة أي تسفر على فائز وخاسر، بمعنى أخر فان ما يكسبه بلد في التجارة الخارجية هو نفسه ما يخسره الباد الأخر.

ترتكز المدرسة على فكرة تراكم المعادن النفيسة التي تعبر على قوة الدول، ولهذا يجب على الدول أن تسعى وراء تنمية مخزون الذهب والفضة لديها، ولتحقيق ذلك لديها طريقتين:

- استغلال المناجم واستكشافها
- في حالة عدم امتلاك المناجم فان الوسيلة الوحيدة المتبقية هي التجارة الخارجيةّ، كيف ذالك؟ على الدول ألا تحرر تجارتها الخارجية بل تعمل على تحفيز صادراتها وعرقلت وارداتها وبالتالي يجب أن يكون لديها ميزان تجاري فائض: الصادرات أكبر من الواردات. الصادرات> الواردات الدولة دائنة تجاه الدول الأخرى ← تتحصل مقابل هذا الفائض على الذهب والفضة والعكس في حالة العجز التجاري أين تكون مجبرة على تغطية هذا العجز بالذهب والفضة وبالتالي تأكل مخزونها من الذهب والفضة.

ترتكز النظرية على الافتراضات التالية:

- العمل هو العنصر الوحيد لعملية النمو من بين عناصر الإنتاج

- القيمة في العمل أي قيمة السلع في ساعات العمل الازمة لإنتاجها
- عدم الايمان بالحرية الاقتصادية
- ثروة الأمم في مخزون الذهب والفضة الذي تمتلكه لهذا يجب أن يكون هدف السياسة الاقتصادية والتجارية منصب على تحقيق فائض في الصادرات عن الواردات.
- الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من العمالة أي هناك موارد عاطلة وغير مشغل ما يجعل تدفق المعادن من الخارج لا ينعكس على الأسعار بل سيؤدي الى التوظيف وزيادة الإنتاج.
- من أجل تحيق هذا الهدف على الدولة أن تطبق احتكارات في مجال التجارة الخارجية على شكل إجراءات جمركية وادارية

خلاصة القول أن التجارة الخارجية يجب أن تحقق فائض مستمر في الميزان التجاري لكي تكون مكاسبها موجبة و هذا لا يكون الا على حساب الدول الأخرى التي ستكون خاسرة حسب هذا التصور و بالتالي لن يكون هناك تعاون الاقتصادي بين الدول ولن تستمر المبادلات التجارية في المدى الطويل لان الخاسر لا يمكن أن يواصل اللعبة الخاسرة.

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية:

ان هذه النظرية ترتكز على انتقاد النظرية السابقة في العديد من المبادئ فيما يخص التجارة الخارجية ومكاسبها، لهذا قبل أن نخوض في تفسير أهم هذه النظريات سنحاول أن نبرز أهم نقاط الاختلاف بينها وبين الأفكار التجارية كما يلي:

1- فرضيات النظرية الكلاسيكية: ترتكز المدرسة الكلاسيكية على مجموعة من الفرضيات المشتركة المتمثلة في:

- العمل هو المحدد الأساسي لقيمة السلع أي قيمة السلع في العمل المخصص لإنتاجها (نفس فرضية المدرسة الكلاسيكية)
- هناك دولتين فقط وسلعتين لتبسيط التحليل (نموذج2×2)
- هناك منافسة تامة وكاملة في الداخل والخارج (هناك عدد كبير من المستهلكين والمنتجين بحيث لا يمكن لهم التأثير على أسعار السلع وكذلك المعلومة متاحة لجميع المتعاملين وهكذا لا يكون هناك احتكار)
- تشابه أذواق المستهلكين.
- الاعتماد على مبدأ حيادية النقود لجون بتيس ساي أي المبادلات تتم على شكل مقايضة وحدة بوحدة أو سلعة بسلعة حسب كمية العمل المستعملة في الإنتاج أي في الحقيقة هناك تبادل وحدات عمل ضد وحدة عمل، مثال: إذا كان انتاج السلعة x يحتاج الى 10ساعات عمل وإنتاج السلعة y يستخدم 5 ساعات عمل فتكون القيمة التبديلية ل x وy هي كما يلي: $x = 2y$.

- حرية انتقال عناصر الإنتاج في داخل وعدم إمكانية انتقالها بين الدول.
- حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج هذا يعني قيام التجارة الخارجية ستؤدي الى إعادة التخصص في الموارد بين القطاعات في الداخل فقط وليس في الخارج.
- تعتبر كمية الموارد المتاحة معطاة لا تتأثر بالتبادل التجاري.
- ان حرية التجارة تضمن التوازن الآلي التلقائي لميزان المدفوعات أو الميزان التجاري كما وضحه دافيد هيوم (العنان القادم).

2- أوجه الاختلاف بين النظرية التقليدية والتجارية:

من الفرضيات السابقة نستنتج الاختلافات التالية:

المدرسة التجارية	المدرسة الكلاسيكية
التوظيف غير تام أي الاقتصاد يعمل في مستوى أقل من العمالة الكاملة أي هناك عناصر انتاج عاطلة	التوظيف كامل أي جميع عناصر الإنتاج موظفة تم استخدامها أي ان كان هناك تغير للتخصص فسيكون من سلعة الى أخرى
قوى الاقتصاد في حجم المعادن النفيسة التي يمتلكها أي يجب على الدولة ان تهدف الى تنميته اما عن طرق استغلال المناجم أو عن طريق التجارة الخارجية عن طريق تقييدها وتوجيهها وليس تحريرها وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات لكي يكون لها دائما رصيد تجاري فائض الذي سيؤدي الى ارتفاع الإنتاج والتوظيف أي توظيف الطاقات العاطلة.	قوة الدولة في القوة والقدرة الإنتاجية التي يمتلكها وليس في المعادن النفيسة لهذا يجب الرفع من هذه القدرة الإنتاجية عن طرق التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي الى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أي استخدامها في انتاج السلع التي يكون فيها كفؤ. والتحرير التجاري سيعمل الى رفع أكبر لهذه الطاقات الإنتاجية.
لا ينعكس دخول المعادن على مستوى الأسعار بما أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل	دافيد هيوم يرى أن دخول المعادن أي الفائض التجاري لا يمكن أن يستمر بسبب قانون التوازن الآلي أي أن هذا الفائض سيؤدي الى ارتفاع الأسعار.
عدم الايمان بالحرية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية

أولا: نظرية دافيد هيوم التوازن الآلي:

يعتبر هيوم أول اقتصادي كلاسيكي انتقد الأفكار التجارية عن طريق نظريته المتمثلة في التوازن الالي لميزان المدفوعات أي الية توسط بين الأسعار وتدفق المعادن النفيسة من جهة ومستوى الأسعار والتدفق السلعي في صورة صادرات وواردات.

خلاصة النظرية ان استمرا ر الفائض التجاري سيؤدي الى ارتفاع تراكم المعادن النفيسة الذي قد يؤدي الى زيادة العرض النقدي ما يتسبب في ارتفاع الأسعار والأجور، وهذا سيؤدي الى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات، مع افتراض أن تغيرات العرض النقدي تؤثر على

الأسعار فقط دون الناتج الحقيقي أو التوظيف (هيوم يفترض التوظيف الكامل) و العكس بالنسبة لحالة العجز التجاري الذي يؤدي الة تناقص مخزون الذهب و بالتالي انخفاض المعروض النقدي الذي يؤدي الى انخفاض الأسعار و الأجور مما يزيد من القدرة التنافسية للصادرات.

وفقا لتحليل هيوم فانه من المستحيل على أي دولة أن تستمر في تراكم الأرصدة الذهبية الى الابد، نفس الشيء بالنسبة للعجز التجاري لا يمكن ان يستمر الى الابد، اذ يرى أن العجز التجاري يخلق بذاته الية تعمل على الغائه تلقائيا، سواء على المستوى الداخلي في صورة تغيرات في العرض النقدي والاسعار والأجور أو على المستوى الدولي على شكل تغيرات في الصادرات والواردات حتى يتم استعادة التوازن في الميزان التجاري.

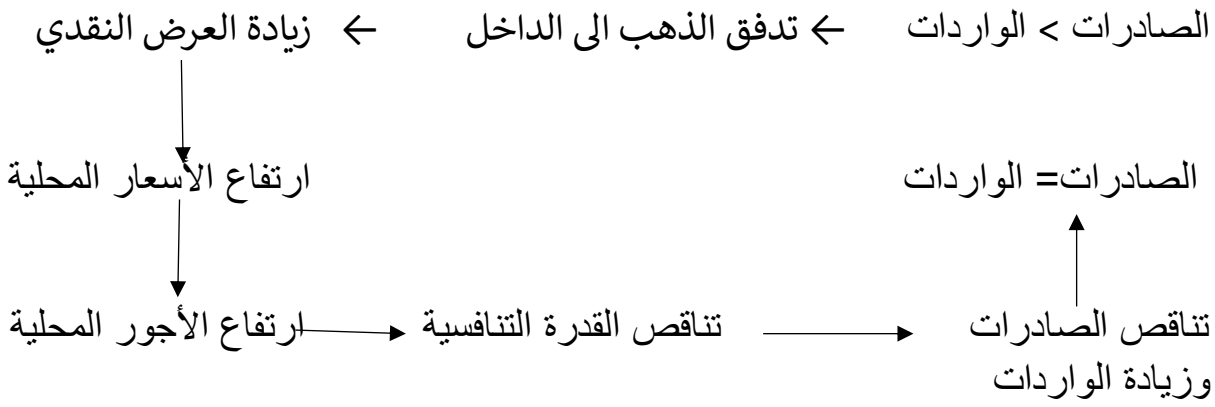

الشكل1: الية استعادة التوازن في حالة الفائض التجاري

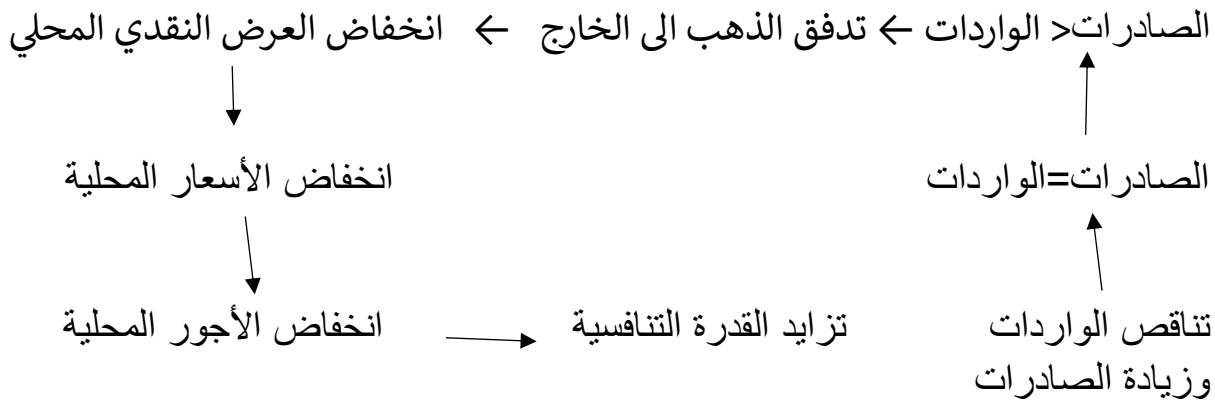

الشكل 2: الية استعادة التوازن في حالة العجز التجاري.

ثانيا: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

رغم القليل الذي كتبه **سميث** فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد كان لكتابه المشهور"**ثروة الأمم** سنة1776 ، تأثير اً أكبر مما كان لأي كتاب آخر في القضاء على قيود التجارة الخارجية، ومباشرة حرية التجارة في أوربا الغربية حيث الغربية في القرن التاسع عشر .حيث بدأ بتعريف ثروة الأمة على انها انعكاس على قدرتها الإنتاجية وليس قدرتها على تراكم الأرصدة الذهبية.

تعد نظرية الميزة المطلقة **لآدم سميث** أول نظرية فسرت قيام التجارة الخارجية بين الدول، حيث ركزت على جانب العرض في تفسير أسباب الفوارق السع رية بين الدول، وتعتبر النظرية أن وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق السوق المحلي .

وأوضح **آدم سميث** في فكرته الشهيرة" **اليد الخفية"**، أن الدولة يجب أن ترفع يدها عن النشاط الاقتصادي، انطلاقاً من فلسفة الحرية الاقتصادية لأنه يعتبر الدولة منتج سيء وأن الوظيفة الأساسية للدولة هو تهيئة البيئة الاقتصادية لكي تعمل الأسواق بصورة تنافسية . فقد بين أن الاكتفاء الذاتي وعدم تقسيم العمل بين الأفراد والتخصص في العمل يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج والدخل ومستوى المعيشة، والنتيجة هي خسارة الدولة كلها، ولذلك نادى بالحرية الاقتصادية عموما، وكذلك في مجال التجارة الخارجية فقد نادى بضرورة إزالة جميع الحواجز التي نادى بها التجاريون.

تتلخص الفكرة العامة لنظرية الميزة المطلقة أو نظرية التكاليف المطلقة[1] **لآدم سميث** في أن ثروة الدولة تقاس بما تنتجه من السلع والخدمات، بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لإشباع حاجاتها الداخلية، وتقوم بمبادلة الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون إنتاجها غير ملائم لها، أو التي لا تستطيع إنتاجها أبد اً، أي تقوم على أن الدولة التي تتمتع بالنفقة المطلقة الأقل عن بقية العالم في إنتاج سلعة معينة، فإذا تخصصت في إنتاج هذه السلعة سيكون مربحاً لها من ناحية منافسة الأسعار.

إذا على كل دولة أن تتخصص في انتاج وتصدير السلع التي تتميز فيها بميزة مطلقة أي تنتجها بأقل التكاليف بالمقارنة مع الدول الأخرى وتستورد السلع التي يكون انتاجها المحلي

[1] التكاليف الإنتاجية تحسب بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من سلعة ما وهذا بفرضيات النظرية أي الدولة التي تستخدم في انتاجها عدد أقل من ساعات العمل هي التي تمتلك ميزة مطلقة أو تنتج باقل تكلفة.

عالي التكلفة بالمقارنة مع الدول الأخرى أي لديها تأخر مطلق في انتاجها. المثال القادم سيوضح نتائج سميث جيدا:

الشكل3: إمكانيات الإنتاج لوحدة من القماش و أخرى من القمح بساعات العمل

	القماش	القمح
إنجلترا	5	10
فرنسا	10	5

يدل الجدول أن إنتاج وحدة واحدة من القماش يتطلب خمس ساعات عمل في انجلترا وعشر ساعات عمل في فرنسا، وأن إنتاج وحدة واحدة من القمح يتطلب عشر ساعات عمل في انجلترا وخمس ساعات عمل في فرنسا.أي يمكن القول أن النفقة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا أقل منها في فرنسا، و النفقة المطلقة لإنتاج القمح في فرنسا هي أقل منها في انجلترا، أي أن انجلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القماش وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج القمح، في حين تتمتع فرنسا بميزة مطلقة في إنتاج القمح و تعاني من تخلف مطلق في إنتاج القماش .وعلى هذا يتحدد تخصص انجلترا في إنتاج القماش وتصدير فائضه لفرنسا ومبادلته بفائض إنتاج القمح لفرنسا .وهذا يؤدي إلى قيام التجارة الدولية بينها.

إن انجلترا سوف تنتج وحدتين من القماش بعشر ساعات عمل وفرنسا تنتج وحدتين من القمح بعشر ساعات عمل، إذن تقوم انجلترا باستهلاك وحدة واحدة من القماش وتبادل الثانية الفائضة بوحدة من القمح الفائضة عن استهلالك فرنسا، وتكون الاستفادة الإجمالية هي عشر ساعات عمل .وهذا يدل على أن التخصص والتبادل الدولي يؤديان إلى نقص التكلفة وإلى زيادة الإنتاج مما يتبعه زيادة مستوى الرفاهية بصورة أفضل في الدول المتخصصة وأما المنفعة التي ستجنيها هذه الدول تتوقف على طريقة توزيع الربح الناشئ عن التجارة.

لقد تعرضت النظرية للعديد من الانتقادات والمتمثلة أساسا في:

- بالنسبة لسميث فان التجارة الخارجية ما هي امتداد للتجارة الداخلية أي توسيع لنطاق تقسيم العمل من المحلي الى الدولي، وهذا يتناقض مع الواقع (أنظر الفصل الأول)
- حسب هذه النظرية فان الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة لا تستطيع أن تقوم بالتصدير أو الاستيراد لعدم قدرتها على الاستيراد .وهذا الحال يؤدي إلى تقلص حجم التجارة الدولية، وهذا ما يتنافى مع الواقع العملي. (وهذا ما استدركه بعده ريكاردو)
- قد تقوم التجارة بين بلدين أحدهما لا يتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أية سلعة من السلعتين، في حين يتمتع الثاني بتفوق مطلق في إنتاج أي السلعتين، فهل سيقوم البلد الثاني بالتخصص في إنتاج السلعتين وتصدير الفائض لبلد أخر ويبقى البلد الأول دون تخصص وبالتالي لا يشترك في عملية التبادل الدولي.

- يرى سميث أن التخصص الدولي سيكون كاملا أي الدول المتخصصة ستوجه كل طاقتها الإنتاجية في انتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية وتترك انتاج السلعة التي تمتلك فيها تأخر مطلق وهذا يتعارض مع الواقع.

ثالثا: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو: (2×2×1)

جاءت هذه النظرية كرد على نقائص نظرية سميث للميزة المطلقة والتي عجزت على تفسير حالة ما اذا كانت دولة لا تمتلك ولا ميزة مطلقة في انتاج السلعتين فهل يعني أنها تخرج من التجارة الخارجية وبالتالي لا تستفيد من التبادل الدولي. ريكاردو أدرج مصطلح التكاليف النسبية لتفسير وتعليل إمكانية قيام التبادل التجاري حتى ما بين دولتين احدتهما تمتلك ميزة مطلقة في كلتا السلعتين والأخرى تمتلك تأخر مطلق في انتاج السلعتين، ويؤكد على ضرورة تخصص الدول في انتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية أي اقل تكلفة نسبية مقارنة بتكلفة انتاجها في الدول الأخرى.

يقصد بالتكاليف النسبية النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين أو النسبة بين نفقات الإنتاج لسلعتين مختلفتين في بلد واحد وتوضح كالاتي:

أ – <u>النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين (التبادل الجغرافي)</u>

التكلفة النسبية لإنتاج القمح في فرنسا مقارنة بإنجلترا = التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في فرنسا / التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في انجلترا

(إذا افترضنا انها تساوي 2 فهذا يعني أن فرنسا يمكن ان تستبدل وحدة من القمح ضد وحدتين من القمح في إنجلترا أي انتاج القمح في فرنسا اقل تكلفة من انتاجه في إنجلترا)

أما التكلفة النسبية لإنتاج القماش في فرنسا مقارنة بإنجلترا = التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في فرنسا / التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا

ب -**<u>النسبة بين نفقات الإنتاج لسلعتين مختلفتين في بلد واحد (التبادل السلعي</u>**: أو معدل التبادل الداخلي الذي يقارن تكاليف انتاج السلع المختلفة في نفس الدولة.

*/ التكلفة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقماش في فرنسا = التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في فرنسا / التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في فرنسا

(اذا كانت تساوي 2 فنقول أن في حالة غياب التبادل التجاري فان المستهلك المحلي يمكن أن يستبدل وحدة من القمح ضد وحدتين من القماش.)

*/ التكلفة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة للقماش في إنجلترا = التكلفة المطلقة لإنتاج القمح في انجلترا / التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا

يضيف ريكاردو الى الفرضيات السابقة مجموعة من الفرضيات المتمثلة في:

- تفترض أن الإنتاج يخضع لقانون الغلة أي التكلفة الثابتة وهذا معناه أن زيادة المدخلات في العملية الإنتاجية بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة المخرجات بنفس النسبة واعتبارها قاعدة عامة.يعتبر هذا الفرض في إطار التحليل الاقتصادي الخاص بقوانين الغلة حالة استثنائية وهو الذي أدى إلى نتائج غير منطقية لهذه النظرية عند تحديدها لمعدل التبادل الدولي إذ أنها لم تستطع أن تحدد سوى منطقة لمعدلات التبادل الدولي المحتملة
- تباين دوال الإنتاج لسلعة الواحدة في دول العالم بسبب اختلاف العوامل الطبيعية مثل التربة، المناخ، التكوين، الجيولوجي لباطن الأرض وغيرها وهي تعتبر نقطة هامة لهذه النظرية، لكن اقتصارها على العوامل الطبيعية فقط جعلها غير قادرة على إدخال العوامل المكتسبة في النفقات النسبية المختلفة في دوال العالم بالنسبة للسلعة الواحدة.
- كل تستهلك وحدة واحدة من السلعتين قبل وبعد التحري التجاري أي أن التبادل التجاري سيؤدي الى انخفاض تكاليف الإنتاج وليس زيادة الاستهلاك.
- التبادل التجاري يكون وحدة بوحدة: وحدة من القماش بوحدة من القمح مثلا .

من أجل فهم أحسن للنظرية نستخدم المثال التالي المبسط:

من معطيات الجدول نلاحظ ما يلي:

- إنجلترا لا تمتلك ولا ميزة مطلقة في انتاج السلعتين ولكن لديها ميزة نسبية أفضل في انتاج القمح 0.99 بالمقارنة مع انتاج القماش 0.9 (يجب النظر الى التكلفة النسبية الأقل). لهذا يجب أن تتخصص في انتاج وتصدير القمح.
- اما بالنسبة لفرنسا فنلاحظ أنها تمتلك ميزة مطلقة في كلا السلعتين ولكن ميزتها النسبية أفضل في انتاج القماش 1.1 منها في انتاج القمح 1.5. ولهذا يجب أن تتخصص في انتاج القماش وتصديره.

- اذا إنجلترا لديها تفوق نسبي في انتاج القمح و تخلف نسبي في انتاج القماش و العكس بالنسبة لفرنسا.

الشكل 3: تكلفة إنتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين بساعات العمل

السلعة / البلد		القماش	القمح	مقارنة تكلفة انتاج السلعتين في البلد الواحد (التباين السلعي أو التبادل الداخلي)	
				القماش بالنسبة للقمح	القمح بالنسبة للقماش
فرنسا		100	120	0.83=120/100	=100/120 1.2
إنجلترا		90	80	1.25=80/90	0.89 =90/80
مقارنة تكلفة إنتاج سلعة الواحدة بين البلدين (التباين الجغرافي)	فرنسا بالنسبة لإنجلترا	1.1=90/100	1.5=80/120		
	إنجلترا بالنسبة لفرنسا	0.9=100/90	0.66=90/80		

ستكون نتائج التبادل التجاري بين البلدين حسب النظرية وبالنظر الى فرضه المتمثل في ان معدل التبادل التجاري الخارجي وحدة من القمح ضد وحدة من القماش فان مكاسب التجارة الخارجية تكون كالاتي:

الشكل 4: مكاسب التبادل التجاري

	فرنسا	انجلترا
قبل التبادل التجاري	01وحدة من القماش +01 وحدة من القمح 120+100=220 ساعة عمل	90+80=170 ساعة عمل
بعد قيام التبادل التجاري	تتخصص في انتاج القماش فتنتج وحدتين واحجة للاستهلاك المحلي والأخرى للتصدير بتكلفة 100+100=200 ساعة عمل	تتخصص في انتاج القمح فتنتج وحدتين 80+80 =160 ساعة عمل
مبادلة وحدة بوحدة	بعد قيام التبادل التجاري يصبح لدى فرنسا وحدة من كل منتوج ب 200 ساعة عمل	بعد قيام التبادل التجاري يبح لدى إنجلترا وحدة من كل منتوج ب 160 ساعة عمل
مكاسب التبادل التجاري	20 ساعة عمل	10 ساعات عمل

لتحديد معدل التبادل التجاري الخارجي يتعين علين تحديد أولا معدل التبادل الداخلي لكلا البلدين ومن ثم نستنتج معدل التبادل الخارجي الذي يكون محصورا بينهما وذلك كما يلي:

فرنسا:

في غياب التبادل الدولي فان انتاج وحدة من القماش يعادل انتاج 0.83 وحدة من القمح في فرنسا, وإنتاج وحدة من القمح يعادل انتاج 1.2 وحدة من القماش أي محليا المستهلك الفرنسي يستطيع مبادلة وحدة من القماش لاقتناء 0.83 وحدة من القمح.

0.83 < معدل التبادل الداخلي <1.12

إنجلترا:

في غياب التبدل الدولي فان انتاج وحدة من القماش يعادل انتاج 1.25 وحدة من القمح بينما انتاج وجدة من القمح بعادل انتاج 0.99 وحدة من القماش أي المستهلك المحلي يمكن له ان يستبدل وحدة من القماش ضد 1.25 من القمح.

0.99 < معدل التبادل الداخلي <1.25

فوفقا لمعدل التبادل الدولي المقترح من قبل ريكاردو والمتمثل في 01 وحدة من القماش = 01 وحدة من القمح فان معدل التبادل الدولي يكون كما يلي:

0.83>معدل التبادل الخارجي<1.25

معنى هذا المعدل أن فنسا لن تبدل وحدة من القماش ضد أقل من 0.83 وحدة من القمح الإنجليزي ومن جهتها إنجلترا لن ترضى بمبادلة أكثر من 1.25 وحدة من المح ضد 01 من القماش الفرنسي

انتقادات النظرية:

رغم الدور الذي لعبته في تفسير التجارة الخارجية ورغم أن تأثيرها المتواصل على الفكر الاقتصادي الا أنها لم تسلم من الانتقادات التي نلخص منها:

- بساطة فرضياتها التي لا تتطابق مع الواقع
- عدم تمكنها من تحديد معدل التبادل الدولي الحقيقي اذ جعلته معدلا محتملا محصور بين معدلين داخليين.
- كما تعرضت النظرية الة مجموعة من الانتقادات المرتبطة بفرضياتها الأساسية المتمثلة في فرض القيمة في العمل والتي سنتطرق اليها في العنوان الموالي.

رابعا: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:

يتفق هيل مع ريكاردو في كون ان السبب الأساسي في قيام التبادل الدولي هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين دولة وأخرى ولكنه يختلف معه في تحليله لبعض فرضياته حيث يقوم بتعديلها كما يلي:

- ✓ حسب ميل قيمة السلع لا تتحدد فقط بعنصر العمل (القيمة في العمل) بل تحددها مجموعة من العناصر (توليفة من عناصر الإنتاج العمل الراس المال والأرض) وكذلك حجم ونمط الطلب في الدولتين بعد التخصص, اذ يرى أن هناك اختلاف في تحديد قيمة السلع محليا و دوليا, فمحليا تحدد قيمتها بكمية العمل المستخدم لا نتاجها(الميزة النسبية) ولكن دوليا فهي مرتبطة بالعرض والطلب وما يؤول اليه الطلب بعد قيام التجارة الدولية بين الدولتين (حالة الطالب القادم الى الدولة من قبل الدولة الشريكة)
- ✓ ان التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليس وحدة عمل بوحدة عمل
- ✓ يركز ريكاردو على مبدأ تثبيت الإنتاج أي الإنتاج لا يتغير بعد التخصص أي هي نظرية استاتيكية أي الكمية المستهلكة والمطلوبة هي نفها قبل وبعد التخصص, يهدف تثبيت الإنتاج الى ابراز و تفعيل مبدأ التكاليف النسبية (الفروق في التكاليف الإنتاجية) لتحديد أسعار السلع المتبادلة فيرى ان التبادل التجاري يتم وفق معدل 01 وحدة ضد 01 وحدة من السلعتين كما يرى ان كل دولة تستهلك وحدة من كلا السلعتين قبل وبعد التجارة. من جهته ميل يركز على تثبيت النفقة ليبرز الفروقات في الإنتاج أو الإنتاجية اذ يرى ان إنتاجية العمل ليست نفسها في كل الدول بل تتباين.

ان ميل يفرق بين معدل التبادل الداخلي ومعدل التبادل الخارجي فالأول يتحدد بالمقارنة بين التكاليف النسبية داخل كل دولة أما الثاني فيتحجج وفق عديد من المعايير مرتبطة أساسا بالطلب ومرونته وكذا دور العراقيل الإدارية والطبيعية في التأثير على توزيع مكاسب التخصص الدولي كما يلي:

1-قوة الطلب:

كلما ارتفع الطلب في احدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى كلما مالت نسبة المبادلة لصالح هذه الأخيرة أي الدولة الثانية هي التي ستحصل عاى معظم الأرباح.

القاعدة الأولى لميل: النفع في التجارة يعود دائما الى صاحب الطلب الصغير أو القطر الصغير والنفع الأقل يعود الى صاحب الطلب الكبير.

2- مرونة[2] الطلب:

ينطلق ميل من الاعتقاد القائل أن الفائدة من التبادل الدولي لدولة ما ستزداد كلما زاد الطلب على منتوجاتها من الدول الأخرى وقل طلبها على الدول الأخرى مستخدما مفهوم المرونة, ولهذا تنقسم منافع التجارة الدولية الى:

- ✓ اذا كان طلب الدولة الأخرى غير مرن مقارنة بالدولة الأولى ذات الطلب المتكافئ, فهده الحالة النفع يعود الى الدولة الأولى.
- ✓ اذا كان الطلب على السلعة في الدولة الأخرى مرنا مقارنة بالدولة الأخرى التي يكون طلبها متكافئ المرونة فان النفع الأكبر يعود الى الدول الأخرى.

3- تأثير تكاليف النقل ومختلف العراقيل:

حسب ميل لتكاليف النقل ومختلف العراقيل تأثير مزدوج يمكن أن يغير حتى من حالات التخصص الدولية كما يلي:

- ستؤدي هذه التكاليف الى ارتفاع أسعار السلع التي تنتجها الدولة الأولى داخل سوق الدولة الثانية (ارتفاع سعر السلعة في الدولة الثانية مقارنة بسعر الدولة الاولى) والعكس صحيح في حال انخفاض التكاليف والعراقيل بعد قيام التجارة. النتيجة أنه لن يكون هناك تبادل وفق المعدل المفترض من قبل ريكاردو.
- يركز ميل على دور الاختلافات في تكاليف الإنتاج أو إنتاجية العمل الذي سيؤدي الى بروز فروقات في أسعار السلع (ميلها الى الانخفاض) ← تغبر كميات الطلب الناجم عن انخفاض أو ارتفاع الأسعار.
- تحد تكلفة النقل من التخصص الدولي لان وجودها يجعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة نسبيا وبالتالي تقرر الدول انتاجها محليا.

[2] المرونة تقاس بالنسبة للسعر أي كيف يستجيب الطلب للتغير الحاصل في السعر. يركز ميل على الاختلاف الحاصل في الإنتاجية بعد قيام المبادلات التجارية أي احتمال تغير أسعار السلع المتبادلة وبالتالي التغير في كميات السلع المطلوبة من هذه السلع حسب مبدأ المررونة.

المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية HOS

يطلق على هذه النظرية اسم نظرية نسب عوامل الإنتاج وجاءت مكملة لنظرية الميزة النسبية وحاولت أن تقدم تفسير واقعيا عن محددات الميزة النسبية والفروقات في التكاليف التي تؤدي الى قيام التجارة الخارجية. تتفق النظرية مع نظرية الميزة النسبية ولكن تختلف معها فيما يخص تحديد العوامل المحددة لهذه الميزة، فهي إذا تهدف الى:

- تفسير محددات الميزة النسبية
- توضيح أثار التجارة الخارجية على عوائد عوامل الإنتاج.

المطلب الأول: نظرية نسب عوامل الانتاج

يرجع ظهور نظرية نساب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين " إيلاي هكشر " في كتابه بعنوان " آثار التجارة الخارجية على التوزيع " الذي صدر سنة1919 والى تلميذه " برتل أولاين " مان خلال كتاباه المعنون "التجارة الخارجية والتجارة الإقليمية" الصادر سنة 1933 ثم بعد ذلك الى الاقتصادي الأمريكي بول سموالسون.

ترتكز هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات بعضها تعارض مع النظرية الكلاسيكية والأخر يتوافق معها وهي:

- ✓ وجود دولتين، سلعتين وعنصرا انتاج العمل والراس المال أي نموذج 2×2×2
- ✓ تماثل مستوى التكنولوجي (ثبات دوال الإنتاج) لدى الدول أي تستخدمان نفس التشكيلة من عناصر الإنتاج مثلا لإنتاج القمح نستخدم نفس تشكيلة العمل والأرض. وهذا يعني أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة هي واحدة بالنسابة للمنتجين في البلاد الواحد وقد تكون كذلك بين الدول المختلفة أو لا. ويمكن تفسير ذلك بأنه لا توجد فروق في إنتاجية عناصر الإنتاج المختلفة في إنتاج نفس السلعة داخل البلد الواحد، ففي حالة إنتاج القمح مثلا وفق هذا الفرض، فان طريقة إنتاجه في المزارع الصغيرة لا تختلف عن طرقة انتاجه في المزارع الرأسمالية الحديثة، هذا يعني ان البلد لا يمر بمرحلة انتقال تكنولوجي أي ان النظرية تستبعد عنصر الزمن في التحليل لكي تحافظ على فرض ثبات دوال الإنتاج ويستبعد دور التطور التكنولوجي والمعرفة في قيام التجارة الدولية[3].
- ✓ احدى السلعتين كثيفة العمل والأخر كثيفة الراس المال.

[3] يمكن ان نفسر هذا الاستبعاد لدور التكنولوجية كان النظرية تنطبق فقط على الدولة التي بلغت مستويات عالية من التكنولوجية وتستثني الدول الأقل تقدما. أي تدرس اثار التبادل التجاري بين الدول المتقدمة فقط.

- ✓ الإنتاج يخضع لمبدأ الغلة الثابتة (توافق مع الكلاسيك)
- ✓ هناك منافسة حرة وتامة (نفس الفرض عند الكلاسيك)
- ✓ تماثل الاذواق
- ✓ لا يوجد عراقيل جمركية وصفرية تكاليف النقل (نفس الفرض عند الكلاسيك)
- ✓ -افتراض عدم قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال دوليا، وهو نفس الفرض الذي جاء به ريكاردو، ويترتب على الأخذ بهذا الفرض نتيجتان هامتان هما:

أ-أن نموذج هكشر أولين يركز اهتمامه على البحث في أسباب قيام التجارة الدولية في نوع واحد من السلع وهي السلع الاستهلاكية تامة الصنع، دون غيرها من السلع الوسيطة أو الاستثمارية.

ب-عدم القدرة على تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات وآثارها المباشرة على التجارة الدولية.

1- مساهمات هكشر:

حاول هكشر تفسير أسباب الاختلاف في النفقات النسبية بين الدول التي هي أساس قيام التجارة الخارجية، أي أنه يتفق مع الكلاسيك في أن سبب وجود مبادلات تجارية بين الدول هو الاختلاف في النفقات أو الميزة النسبية, و يتعارض معهم في محددات هذه الميزة ولبتي يعود حسبه الى الاختلاف في درجة وفرة و ندرة عناصر الإنتاج, أي ان عناصر الإنتاج لا تتوفر بنفس الدرجة وهذا ما يسبب اختلاف أسعارها و بالتالي في أسعار السلع المتبادلة وذلك كما يلي:

- معدلات الأجور تنخفض نسبيا في الدول التي فيها وفرة في عنصر العمل
- أسعار الفائدة منخفضة نسبيا في الدول التي تمتلك وفرة نسبيا في الرأس المال.
- معدلات الريع تنخفض نسبيا في الدول التي تتوفر على وفرة نسبية في عنصر الأرض.

هكشر يرى أيضا أن انتاج السلع يحتاج الى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج ما يعطي لنا:

- بعض السلع تحتاج الى كمية أكبر من عنصر العمل مقارنة بعنصر الرأس المال كالزراعة والمنسوجات
- بعض السلع بالعكس تحتاج الى كمية أكبر من الراس المال مقارنة بالعمل كصناعة السيارات ...
- بعض السلع تحتاج الى كمية أكبر من عنصر الأرض مقارنة بعنصر الراس المال كالزراعة.

وبناء على ذلك استخلص هكشر ما يلي:

- ✓ ان الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل ستتخصص في انتاج السلع الكثيفة من حيث العمل نظرا لات سعره منخفض نسبيا.
- ✓ الدولة التي تتمتع بوفرة الرأس المال ستتخصص في انتاج السلعة كثيفة الرأس المال لان سعره المحلي منخفض.
- ✓ الدولة التي تمتلك عنصر الأرض بوفرة نسبيا ستتخصص في انتاج السلع التي تستخدم بكثافة عامل الأرض لان تكلفة كراء الأرض منخفضة كالزراعة بشكل عام.

كنتيجة تتخصص الدول في انتاج و تصدير السلعة التي يتطلب انتاجها استخداما واسعا للعامل الإنتاج المتوفر لديها أكثر من العامل الأخر أو العامل الإنتاجي الرخيص لديها, وتستورد السلعة التي يحتاج انتاجها استخداما مكثفا للعنصر غير المتوف أز العامل الإنتاجي الغالي نسبيا.

تسمى عادة هذه النظرية بنظرية وفرة عناصر الإنتاج أو التخصص وفقا للهبات الطبيعية التي تمتلكها الدول.

اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج ←اختلاف أسعار هذه العوامل← اختلاف أسعار السلع التي تنتج منها← ظهور ميزة نسبية.

2- مساهمة أولين: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج:

يشير اولين أن الحركة غير المقيدة للسلع بين للسلع بين الدولتين ستنعكس على أسعار عناصر الإنتاج وذلك كما يلي:

- ✓ تخصص الدول في انتاج السلع الكثيفة في استخدام العنصر الأكثر وفرة وبالتالي الأقل تكلفة واستراد السلع الكثيفة في استخدام عنصر الإنتاج الأقل وفرة وبالتالي المرتفع التكلفة, هذا التخصص سيؤدي الى : ارتفاع الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة, بينما ينخفض الطلب على العنصر الأقل وفرة← ارتفاع ثمن العنصر الأكثر وفرة و انخفاض ثمن العنصر الأقل الوفرة وهذا حسب قانون العرض والطلب ← هناك اتجاه نحو تعادل الجزئي بين أسعار عناصر الإنتاج.
- ✓ الخلاصة أن حرية تبادل السلع بين الدول تعد بديلا ومعوضا لعدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل فيما بينها ←التجارة الخارجية تستخدم كبديل لانتقال عناصر الإنتاج ةهذا سيؤدي الى تساوي او تعادل أجور العمل المتجانس.

اولين يرى ان التجارة الدولية للسلع هي بمثابة تبادل لعناصر الإنتاج ما بين الدول ←ان التجارة الدولية تعمل علة مساواة عوائد عناصر الإنتاج بين الدول الأجور والفائدة ولكن يبقى هذا التساوي جزئي بسبب عدم قدرتها على الانتقال بين الدول.

3- **انتقادات النظرية**: رغم أهميتها اذ تعتبر كأول نظرية حاولت تفسير أسباب ومحددات الميزة النسبية الى انها تعرضت لمجموعة من الانتقادات نذكر منها:

- ✓ اهتمامها بالجانب الكمي في عرض عناصر الإنتاج أي ندرتها ووفرتها مهملة الجانب النوعي (التمييز بين نوعية عناصر الإنتاج مثلا العمل الماهر وغير الماهر.)
- ✓ يغلب عليها الطابع السكوني لأنها لم تتعرض للإمكانية تغير المزايا النسبية.

المطلب الثاني: لغز ليونتيف:

قام ليونتيف باختبار نظرية نسب عناصر الإنتاج في الواقع وذلك عندما حلل هيكل المبادلات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، اذ كان يعتقد ان الو م أ دولة قوية وذات اقتصاد متقدم تكنولوجيا ستتخصص في انتاج السلع الكثيفة الرأس المال و ستستورد السلع الكثيفة اليد العاملة, ولكن بعد معاينته للإحصائيات المقدمة من قبل الحكومة الأمريكية (جدول المدخلات والخرجات) لسنة 1947 تبين وعكس ما كان منتظر أن الولايات المتحدة تخصصت في تصدير السلع الكثيفة اليد العاملة و استوردت السلع الكثيفة الراس المال. (هذا الاختبار تم سنة 1951)

لقد برر ليونتيف هذه النتائج بان احصائيات بعد الحرب العالمية الثانية هي التي أدت الى هذه النتائج المتمثلة في أن الصادرات الامريكية من السلع الكثيفة اليد العاملة أكبرر ب 30% من الصادرات الكثيفة الراس المال.

في سنة 1956 أعاد ليونتيف الاختبار على احصائيات 1951 ولكن تحصل على نفس النتائج وهي ان صادرات الو م أ من السلع الكثيفة اليد العاملة أكب من نظيرتها من السلع الكثيفة الرأس المال بنسبة 6%. ولقد برر هذه النتائج كما يلي:

- ✓ ان السبب يعود الى أن إنتاجية العامل الأمريكي أكبر بثلاثة مرات عن نظيرتها في الدول الأخرى ما جعل الو م أ تصدر السلع الكثيفة من حيث اليد العاملة بما انها أكثر إنتاجية
- ✓ التفسير الثاني الذي قدمه بعدما عجز الأول على الاقناع مرتبط بالأذواق اذ يقول ان اذواق المستهلكين الأمريكيين تميل الى تفضيل السلع الكثيفة الراس المال (انخفاض الإنتاج المحلي أدى الى انخفاض فائض التصدير) وكذلك ارتفاع الطلب عليها أدى الى ارتفاع أسعارها وبالتالي انخفاض تنافسيتها السعرية في الأسواق العالمية ما أدى الى انخفاض صادرتها، الامر الذي دفعها الى استيرادها من المصادر الأقل تكلفة. (وهذا عكس الفرض الذي وضعته النظرية والمتمثل في ثبات الاذواق).